جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

ادارة المخاطر المالية والمصرفية

المرحلة الرابعة

مدرس المادة

أ فايزة حسن مسجت الجشعمي

ادارة المخاطر المصرفيةRisk Management in Banking

 # نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية

– في السبعينات ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم اساسا على تجميع الموارد والتسليف وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها ولم توجد الحوافز الدافعة للتغير والمنافسة في اواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع ومن بين القوى الدافعة الرئيسة كان هناك ثلاث عوامل زعزعت الاستقرار هي الدور المتضخم للأسواق المالية و التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية وكذلك ازدياد المنافسة. ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة المصارف نوعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيدا عن انشطتها الأصلية وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الاسواق المالية بشكل خاص مثل : المشتقات المالية وعقود المستقبليات ومع هذا النمو السريع دخلت المصارف مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة وظهر منافسون جدد في مجال الاعمال المصرفية التجارية وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة (وساطة المصرف بين المودعين والمستثمرين) مع نمو اسواق رأس المال واشدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة

– ونتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر والتي رغم سرعة تطورها الا انها تطورت على نحو منتظم فقد برزت ادارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح من اهم الوظائف الادارية .

س1/ ما هي العوامل التي ساعدت على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية في السبعينات

ج1/

① كان القطاع المصرفي يخضع للتنظيم القانوني الشديد

② كانت العمليات المصرفية التجارية تقوم اساسا على تجميع الموارد والتسليف

③ سهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة

④ كانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها

⑤ لم توجد الحوافز الدافعة للتغير والمنافسة

مفهوم الخطر المالي

 # تعاريف الخطر المالي

– تعريف ① : احتمال وقوع الخسائر المالية او الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة (غير متوقعة) في الاجل القصير او الطويل

– تعريف ② : احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب لمن وقع عليه خسارة او ضرر مادي او معنوي فهو غالبا ما يقترن بالحظ والصدفة و قد تكون عواقب الخطر ضعيفة ومحتملة اوقد تكون كبيرة تؤدي الى دمار وخراب .

 # عمليات تغطية المخاطر : هي عمليات تلجأ اليها المؤسسات الاقتصادية لغرض مواجهة والتحكم اكثر في المخاطر المالية ولتفادي عواقبها

تعاريف الخطر المصرفي

① تعريف فوغان Vaughan : هي امكانية حدوث انحراف بالمستقبل بحيث تختلف الاهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع .

② تعريف جون داونز جوردن اليوت John Downes & Jordan Elliott : هي احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر او عدم الحصول على القيمة و يشيران الى ان (المخاطرة) تختلف عن (عدم التأكد) حيث ان (عدم التأكد) غير قابلة للقياس .

③ تعريف جويل بسيس Joel Bessis هي الاثار الغير المؤاتية (غير المرغوب بها) على الربحية الناتجة على العديد من عوامل عدم التأكد

وان قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الامور غير المؤاتية التي تتم في ظروف عدم التأكد على الربحية

④ تعريف منير ابراهيم هندي ويتفق معه في ذلك جوزيف سنكي Joseph sinkey : التقلب في العائد المستقبلي

 # مفهوم المخاطرة المصرفية : هي احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها على استثمار معين.

س 2/ ما هي العوامل التي زعزعت الاستقرار في البيئة المصرفية في اواخر السبعينات والثمانينات

ج 2/

① الدور المتضخم للأسواق المالية

② التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية

③ ازدياد المنافسة

العوامل المؤثرة في العمل المصرفي

① التغيرات التنظيمية و الإشرافية :

فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية للتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الاصول المخاطرة ورأس المال ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد الامر الذي كان له اثار ايجابية في المخاطر .

② عدم استقرار العوامل الخارجية :

ادى عدم استقرار اسعار الفوائد والتذبذب الشديد في اسعار العملات – على اثر انهيار اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods – الى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى (خاصة المتعددة الجنسية منها) الى الاسواق المالية اما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات او لتحقيق ارباح منها الامر الذي ادى الى زيادة حدة المنافسة في تلك الاسواق كما ادى عدم الاستقرار (لمثل هذه الشركات) والحاجات التي نتجت عنها الى ابتداع المصارف الى العديد من ادوات التغطية المستقبلية وقد كان ابداع المصارف في هذا

المجال وتطويرها دوائر متخصصة بالهندسة المالية دليل على براعة المؤسسات المصرفية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات لكن هذا الابداع نفسه ادى الى خلق مخاطر جديدة .

③ المنافسة :

من مزايا المنافسة اجبارها المتنافسين على تقديم افضل الخدمات بأدني الاسعار كما انها تقوم بمكافأة الافضل بين المتنافسين ولا شك في ان للمنافسة مخاطر ائتمانيه على الإدارة المالية والدخل لأنها تقلص هوامش الربحية الى حدود قصيرة

④ تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية :

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف الى مخاطر العمل المصرفي. وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة BP بمبلغ 1.5 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 19/ 10 /1987 ، أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي .

⑤ التطورات التكنولوجية :

من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعرف على مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، وإدارته،

ان التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على التعرف على مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، الى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، وإدارة النقد .إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل مخاطر تصفية الدفعات (دفعات الدفع الإلكتروني

انواع المخاطر المصرفية

اولا – المخاطر الائتمانية

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها . و الائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويحقق النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها،

– منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلي البنك وحمايتها من المخاطر.

– الائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة .في حين أن البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين في آجالها أو عند طلبها.

مفهوم خطر الائتمان:

– تعريف خطر الائتمان يعني تخلف العملاء عن الدفع او عجزهم عن السداد او خسارة كلية او جزئية لأي مبلغ يقوم بإقراضه لطرف آخر .– تعد خسائر الائتمان أمر لا بد منه كنتيجة لعملية الإقراض، فكل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان وبدون استثناء يحقق كل بنك بعض خسائر القروض عندما يفشل في استرداد بعض من قرضه .

أنواع المخاطر الائتمانية

① المخاطر المتعلقة بالعميل

تنشأ هذه المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي سبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.

② المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل.إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

③ المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة. فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية ومن أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط : عمليات تمويل بضمان بضائع، عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية، عمليات التمويل بضمان كمبيالات.

④ المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

ترتبط عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها

⑤ المخاطر المتصلة بأخطاء البنك

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به.

أخطاء البنك التي تسبب درجة من المخاطر هي :

1) ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.
2) قصور أجهزة المتابعة.
3) عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه.
4) عدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة
5) عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الادارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي يتم منحه للعميل.

⑥ المخاطر المتصلة بالغير

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك البنك بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل:

1) إفلاس أحد عملاء البنك ذوو المديونية العالية.
2) فشل في الصناعة التي يمارسها العميل.
3) كوارث طبيعية تؤثر على نشاط البنك أو نشاط العميل.
4) عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن إرادة كل من البنك والعميل.

أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية

 # في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الائتمان المصرفي –

فإن من أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح واستمراريتها على المدى الطويل الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح، وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة.

 # آليات مناسبة التحكم في المخاطر الخاصة والمخاطر العامة.

① وضع قيود على تصرفات إدارة المنشأ (العميل المقترض) : يحق بموجبها للبنك بمتابعة القرض من خلال الخطة الاستثمارية للمنشأة وأسلوب استخدامها للقرض، وعدم تراجع ودائع العميل.

② الاتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها .

③ سداد قيمة الفائدة مقدما

④ الالتزام بجدول زمني لسداد القرض .

⑤ تقديم الرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية.

 # أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراحل العملية الائتمانية كما يلي:

❶ تقييم المخاطرة :

ويتم التقييم الدقيق لقدرة العميل الائتمانية من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية:

① إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله القرض وطريقة وأسلوب السداد.

② المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.

③ استيفاء الاستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره باعتبار أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الائتمان للعميل.

❷ التنويع

هو أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنويع وعدم تركز الائتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين ويمكن تطبيق هذا التنويع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

❸ التغطية :

وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معومة، إلى جانب المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم وآجال الاستحقاق، وأسعار الفائدة.

❹ التأمين :

ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

❺ الأرصدة التعويضية :

هي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمينات إلى حين انتهاء السداد.

❻ الضمانات : هي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الائتمان ويجب أن تتوفر في الضمانات الشروط التالية :

① القابلية للتصرف

② ثبات وسهولة تحديد القيمة

③ القابلية للنقل والتخزين.

④ أن تكون ملكية الأصل للمقترض

⑤ لا توجد عليه التزامات للآخرين.

❼ المتابعة

تهدف إلى متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض إلى جانب الاطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعة للتسهيلات المصرح بها ومدى انتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

❽ معالجة الحالات المتعثرة :

نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر # في الحالات المتعثرة يتوجب على البنك أتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال :

① السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.

② عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض.

③ عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض

④ إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته.

ثانيا: المخاطر التشغيلية

زاد التعرض المصارف للمخاطر بسبب التشغيلية وسرعة انتقالها : بسبب التطورات المتلاحقة الناتجة عن ظاهرة العولمة و التوريق المصرفي (الأدوات المالية الجديدة) والتطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات مما تطلب تطوير أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر، واستجابة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل مقترحات خاصة بشأن وضع إطار جديد للرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي لتفادي المخاطر المالية.

مفهوم المخاطر التشغيلية :

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على أنها

:أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان

 # عيوب هذا التعريف

–لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك حاليا

– ولم تزود البنوك بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال

 # التعريف (لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل II) وهو أفضل تعريف :

: أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاح أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية.

 # يعتبر تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل II للمخاطر التشغيلية هو الأكثر وضوحا :

– يشمل المخاطر القانونية

– يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية

– لا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار اتفاق بازل II هو بل جزء جوهري فيه

– أنه حدد أنواعها والمتطلبات الرأسمالية اللازمة لمقابلتها.

 # تعريف معهد التمويل الدولي ولا يختلف عن تعريف الاتفاقية لمخاطر التشغيل :

خطر الخسارة الناتجة من الإخفاق أو الفشل في الإجراءات الداخلية والأفراد والأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى مسبقا بموجب احتياطات رأسمالية أخرى مثل مخاطر الفائدة

انواع المخاطر التشغيلية

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية.....لماذا؟

ج/ لان ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة،

وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

① تنفيذ وإدارة العمليات : هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات .

– مثال ذلك : الأخطاء في إدخال البيانات , الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك الخلافات التجارية , خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

② العنصر البشري :الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو التي تتعلق بالموظفين بقصد أو بدون قصد، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث – ومن الأمثلة عليها : عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين، كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى،

والتهرب الضريبي المتعمد , عمليات التداول دون تخويل, إنجاز حركات غير مصرح بها، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين.

③ الأنظمة الآلية والاتصالات : الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة،

– ومن الأمثلة عليها: انهيار أنظمة الكمبيوتر ، الأعطال في أنظمة الاتصالات ، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

④ الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل –ومن الأمثلة عليها : الاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، القرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...إلخ.)

ثالثا – خطر سعر الصرف

تعريف : خطر الصرف بأنه الخطر المرتبط بتطور سعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك الأصل أو صاحب الدين أو أية حقوق مقيمة بالعملة الأجنبية،

تأثير تقلبات اسعار الصرف :

I تؤدي إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية : –

في حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا فوائد أكبر على القرض، وبالعكس في حالة انخفاض سعر تلك العملة يمكن ان تحمل البنك خسارة عن السعر الذي استدان به.

II مخاطر سعر الصرف هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها ايرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات غير المواتية في حركة سعر الصرف. وتؤثر على البنك وعلى المستثمرين على سواء.

❶ المخاطر المتعلقة بالبنك:

في مجال التعامل بالنقد الاجنبي يتحمل البنك عدة مخاطر منها :

① مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة :خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج.

② مخاطر السعر :التغير المحتمل في اسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.

③ مخاطر السيولة :وهنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة او صعوبة بيعها من اجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي اقراض هذه العملات في السوق اذا توفرت.

④ خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك وتطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

❷ المخاطر المرتبطة بالعميل:

ان خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض وهذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله

رابعا – خطر الخزينة

يتعلق الأمر بالتزايد الهائل في طلبات القروض المقدمة من الزبائن وعدم ملاءمتها مع طلبات المودعين بسحب أموالهم، فيجد البنك صعوبة في كيفية التوفيق بين السحب المستمر للودائع المودعة (والذي يكون غير متوقع) والقروض المطلوبة في آن واحد.

خامسا – خطر سعر الفائدة

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في الفائدة،

 # يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة الفرق بين تكاليف الموارد عن عوائد تلك الاستخدامات.

سادسا – خطر السيولة

تقوم المصارف بدور وسيط مالي، تعمل على تجمع الودائع من الجمهور لتوزيعها في شكل قروض للمؤسسات والأفراد ويتمثل الخطر في كون أن الودائع غالبا ما تكون قصيرة الأجل بينما القروض تكون طويلة الأجل، فالبنوك وهي تقوم بهذا التحويل تتحمل خطرين هما :

① مخاطر تذبذبات أسعار الفائدة

② مخاطر السيولة

وتتمثل هذه الأخيرة في إمكانية ارتفاع طلبات المودعين لاسترجاع أموالهم المودعة في البنك، والتي هي ضرورية لتمويل القروض بمدة أطول. وقد تحصل هذه الحالة، أيضا، نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم، الشيء الذي يُحرضهم على سحب ودائعهم منها، غير أنه في الحالات العادية، تبقى مخاطر السيولة منخفضة، نسبيا، طالما يحتفظ البنك بسمعته وثقة الزبائن فيه. ويقصد بالسيولة قدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، فخطر السيولة يعبر عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، واحتياجات المقترضين من جهة أخرى ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، وغالبا ما تتحقق هذه المخاطرة في حالة وجود طلب حاد على الودائع من طرف المودعين أو منح قروض مدة استحقاقها أطول من مدة توظيفها إليه.

سابعا – مخاطر السمعة

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الانظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للمصرف، حيث ان طبيعة الانشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.

ثامنا – خطر التضخم

يترتب عن خطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها البنك، لذا يشير البعض إلى مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها : تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية الى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم.

تاسعا – الخطر الاستراتيجي

ويسمى هذا الخطر كذلك بخطر السياسة العامة، وعلى سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك استثمارات في مجالات أقل عائدا في سوق يشهد حالة انخفاض في الأداء، ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه استراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة.

عاشرا – الخطر التنظيمي

①عدم احترام التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي

②عدم احترام المبادئ والقواعد الداخلية للنشاط المصرفي،

ويشمل الخطر التنظيمي عدم احترام التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي وهو ما ينتج عنه تحمل المصرف عقوبات وغرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في هذه التشريعات، وتأخذ هذه العقوبات طابع قضائي أو جبائي أو جنائي، وقد تصل درجة العقوبة إلى حد سحب الاعتماد من البنك .ويشمل هذا الخطر كذلك على الخطر المعنوي الناتج عن عدم احترام المبادئ والقواعد الداخلية للنشاط المصرفي، كخطأ الكشف عن السر المهني الذي يؤدي إلى خسارة محتملة للزبائن وإلى تعرض المصرف لإجراءات عقابية ذات طابع مالي.

احد عشر – مخاطر العمل المصرفي الدولي

الى جانب مجموعة المخاطر التي أشير إليها، تتعرض المصارف ذات الطبيعة الدولية في عملها الى(خطر البلد) : وهو خطر احتمال خسارة مالية نتيجة مشكلات تتعلق بالاقتصاد الكلي للبلد المعني، أو نتيجة أسباب سياسية.

ويتم تقويم مخاطر البلد من خلال التركيز على تحليل (الخطر السياسي) و(خطر التحويل)

ويعبر الخطر السياسي عن رغبة القطر المعني في الوفاء بالتزاماته،

بينما يعبر خطر التحويل عن القدرة على القيام الفعلي بعملية التحويل.

ثاني عشر – خطر رأس المال (كفاية رأس المال)

تعبر مخاطر رأس المال عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين . فالمصرف الذي يشكل رأسماله 10 % من موجوداته، يمكن أن يكون قادرا على مواجهة تدن في قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله 5 % من موجوداته . ومن ناحية أخرى، فان انخفاض رأسمال المصرف، بالنسبة لحجم موجوداته، له أثر إيجابي في العائد على حقوق المساهمين.

العلاقة بين حجم الودائع والعوائد : إذا اختار مصارف زيادة مديونيته، بلا شك أن ذلك سيؤدي الى تحسن في العائد.. والعكس صحيح.

 # أهمية كفاية / مناسبة رأس المال : ويعود الاهتمام بـ(خطر مناسبة رأس المال) الى أهميته في استقرار النظام المصرفي من خلال أثر رأس المال المناسب في تخفيض مخاطر الإخفاق، # خاصة أن الهدف من رأس المال هو:

① خط دفاع لامتصاص الخسائر عند تحققها، وبذلك يتفادى المصرف التصفية.

② التخفيف من أثر أزمات السيولة، إذا ما حدثت، وذلك من خلال الثقة في سلامة مركز المصرف.

③ التخفيف من خسائر المودعين في حالة الإخفاق.

ثالث عشر – مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

يصاحب تقديم العمليات المصرفية الالكترونية مخاطر متعددة وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها وأصدرت اللجنة مبادئ لإدارة هذه المخاطر شملت ما يلي:

❶ مخاطر التشغيل :

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي

①عدم التأمين الكافي للنظم : تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك او من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

②عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وهى تنشأ إخفاق النظم أو عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم خاصة اذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة

③ إساءة الاستخدام من قبل العملاء : ويحصل ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول الى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين اللازمة

❷ مخاطر السمعة :

وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الأنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتركيز اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية

❸ المخاطر القانونية

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية

الالكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.

❹ المخاطر الأخرى :

يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم

الفصل الثاني

ادارة المخاطر المصرفية والمالية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن ادارة المخاطر

علاقة المخاطر بالأرباح : بدون المخاطر تقل الارباح او تنعدم فكلما قبل البنك ان يتعرض لقدر اكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب اكبر من الارباح ومن هنا تأتي اهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم للعمل على احتواء المخاطر بذكاء لتعظيم عائد الاستثمارات , و في النهاية يعتبر العائد هو المقياس الحقيقي للنجاح

مراحل ادارة المخاطر المصرفية:

إن حسن إدارة المخاطر في المصارف يشمل المرور بأربع مراحل أساسية

① تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي

② القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة

③ اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها .

④ مراقبة الإدارة للمخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر .وهو جهد متواصل يمثل صميم العمل المصرفي.

تعريف ادارة المخاطر المالية والمصرفية :

هي تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الاصول المالية للمؤسسة او المستثمر و بصفة اخرى فان ادارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وادارتها ان ادارة المخاطر عبارة عن منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق :

① توقع الخسائر العارضة المحتملة

② تصميم وتنفيذ اجراءات تقلل تكاليف وقوع الخسائر او تقلل الاثر المالي للخسائر الواقعة الى الحد الادنى

اهمية إدارة المخاطر المصرفية كنظام لدراسة و السيطرة على المخاطر المصرفية

ان إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته و وضع الخطط

المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

ان إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل بمعنى انه يشمل جميع اعمال المصرف و جميع العاملين فيه وجميع المعاملات والوسائل المستخدمة فأنواع المخاطر المختلفة قد تقع على أي مفصل منها و تأثير المشكلة في حال حدوتها قد يصيب كامل المصرف و اعماله ونتيجة الى ذلك لا بد ان تعنى ادارة المخاطر بكل عناصر العمل والنشاط و بمستوياته المختلفة لاكتشاف أي خطر و تلمسه مع بدايات حدوثه و بالتالي معالجته معالجة فعالة تشترك فيها المستويات المختلفة في المصرف

تهيئة البيئة المناسبة قياس وتسجيل المخاطر و مراقبتها والسيطرة عليها:

تعني وجود اهداف و سياسات و استراتيجيات و اجراءات واضحة مكتوبة ومعروفة من قبل العاملين بالإضافة الى تعليمات ونماذج لقياس وتسجيل المخاطر و مراقبتها والسيطرة عليها

عوامل اللازمة لتحضير البيئة المناسبة والادوات المناسبة :

① توفر معايير واضحة خاصة بالمشاركة بالمخاطر : بالنسبة للعمليات المختلفة

② وجود نظام مسبق دقيق لرصد احتمالات التعرض للمخاطر : بل أنظمة متعددة لقياس المخاطر المختلفة والتحكم بها

③ توفر معايير واضحة لتصنيف ومراجعة مستمرة المخاطر

④ وجود نظام لتقارير متعددة دورية نمطية وتقارير خاصة في حالات معينة : وتشمل هذه التقارير المخاطر المختلفة المحتملة

⑤ وجود وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية .

⑥ نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى كافة العاملين : مع وجود نظام حوافز ومحاسبة مدروس وجيد

وسائل أو أشكال الرقابة الفعالة لإدارة المخاطر :

تعتبر الرقابة الفعالة أداة أساسية لإدارة المخاطر وتتخذ عادة ثلاثة وسائل أو ثلاثة أشكال رئيسية :

① الرقابة الداخلية أو الضبط : بمعنى الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة .

② المراجعة الداخلية : أو الفحص الداخلي النظامي للعمليات المختلفة للتأكد من مطابقتها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعة وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها

③ المراجعة الخارجية : وهي التي تقوم جهة خارجية بها لتقييم أداء المصرف ومدى تطبيقه للقوائم والضوابط المعتمدة .

وظائف الإدارة الفعالة للمخاطر :

وهكذا فإن الإدارة الفعالة للمخاطر وجدت لتقوم بثلاثة وظائف متماسكة مع بعضها:

① وظيفة وقائية : للوقاية من المخاطر المتوقعة أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها

② وظيفة اكتشافية : لكشف المشاكل حال حدوثها والتعرف على النتائج غير المرغوب بها، ودراسة مدى شدة تأثيرها.

③ وظيفة تصحيحية: لتدارك آثار المخاطر المكتشفة وتلافيها والعمل على عدم تكرارها.

أهداف ادارة المخاطر المالية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية الى ما يلي:

① المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين و المودعين

② إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

③ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر : وعلى جميع مستوياتها

④ العمل على الحد من الخسائر : وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية

⑤ حماية الاستثمارات : من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة

⑥ التقارير دورية : تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار ادارة المخاطر، اساليبها ومراحلها.

أساليب ادارة المخاطر المالية

هناك عدة تقنيات لإدارة المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، ونذكرها فيما يلي:

① تحاشي أو تفادي المخاطرة:

يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة تحملها ولو لحظة،.....لماذا1 ؟ ..... كيف 2 ؟

ج 1/ لان التعرض للمخاطرة غير مسموح له بان يدخل حيز الوجود

ج2 / يتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل أو القيام باستثمار المنشئ للمخاطرة، وإذا أراد المصرف عدم المخاطرة بالمدخرات في مشروع فيه مجازفة فعلى المصرف الاستثمار في مشاريع تنطوي على مخاطرة أقل

وإذا أراد المصرف تحاشي المخاطرة المرتبطة بحيازة ملكية لايشتري أصول بل يقوم باستئجارها بدل اقتناءها.

واذا كان من المحتمل ان يكون استخدام منتج ما (منتج مالي سهم او سند) محفوفا بالمخاطر فلا يلجأ لذلك

تقييم اسلوب تحاشي أو تفادي المخاطرة : يعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية لانه يحرم المصرف من عائد وارباح عالية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مفضل للتعامل مع مخاطر كثيرة ،.....لماذا ؟

ج/ لان استخدم هذا الاسلوب بشكل مكثف يحرم المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح ولربما أدى إلى العجز عن تحقيق أهدافهم.

② تقليل المخاطرة:

يمكن كذلك إدارة المخاطر المالية من خلال تقليلها وذلك بطريقتين: الطريقة الأولى (تدابير السلامة و منع المخاطرة والتحكم فيها) : ومثلها في ذلك برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع

المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها وهو نفس الشيء بالنسبة للمخاطر المالية , بعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة حيث أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت .

 # تقييم طريقة منع المخاطرة والتحكم فيها :

– إن منع الخسارة يمكن ان تكون الوسيلة الأكثر مرغوبة للتعامل مع المخاطرة : فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فإن المخاطرة سيتم القضاء عليها أيضا .

– إن منع حدوث الخسارة يمكن أن يكون بشكل دائم : فمهما حاول واجتهد المصرف في المحاولة لن يستطيع أبدا أن يمنع جميع الخسائر

– إن منع حدوث الخسارة في بعض الأحيان مكلف : قد يكون منع الخسارة يكلف أكثر من الخسائر نفسها.

الطريقة الثانية (التحليل الاجمالي للمخاطرة) : يمكن تقليل المخاطرة بشكل إجمالي من خلال استخدام (قانون الأعداد الكبيرة) فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما .وبناء على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركة تأمين أن تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة نفسها

③ الاحتفاظ بالمخاطرة:

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا. فيتم الاحتفاظ الشعوري او الواعي بالمخاطرة عندما لا يتم ادراك المخاطرة في هذه الحالة يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون ادراك انه يفعل ذلك

 # تقييم اسلوب الاحتفاظ بالمخاطرة : والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل حيث يجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناءً على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما أو مستثمر وقد يسهل تحملها بالنسبة لمنظمة أخرى أو مستثمر آخر

 # قاعدة الاحتفاظ بالمخاطرة المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك المخاطرة التي تؤدي إلى خسائر محتملة يمكن تحملها (صغيرة نسبيا)

④ تحويل المخاطرة:

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل المخاطر ويعد (التحوط) مثال ممتازة لاستخدام تقنية تحويل المخاطر فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية : ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها.

ويقوم المتعاملون وفقا لـ(التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له . وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود ويعد اتفاق harmless hold الذي يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص آخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل.

– يعد (التأمين) ايضا مثال على لاستخدام تقنية تحويل المخاطر و وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية : ففي مقابل دفع مبلغ محدد كقسط تأمين يسدده أحد الطرفين يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول مبلغ معين عن الخسارة المحددة المحتمل حدوثها.

⑤ اقتسام المخاطرة:

– يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة...لماذا ؟

ج/ عندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، – و يعد اقتسام المخاطرة أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر ....لماذا ؟

ج/ لان الاقتسام يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين

– ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام ... لماذا ؟

ج/ لان إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.

العناصر الرئيسية في إدارة فعالة للمخاطر

قبل أن نبدأ باستعراض وسائل إدارة المخاطر المختلفة، لعله من المفيد أن نستعرض بعض العناصر التي نراها أساسية لإدارة فعالة للمخاطر، ويمكننا تحديدها بما يلي:

① وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة:

و(السياسات) هي الإرشادات المكتوبة الموجهة لإدارة العمليات، كسياسة التمويل، والشروط المطلوبة في العميل، ووصف المنتجات الخدمة المصرفية أما (الإجراءات) فهي التعليمات المكتوبة التي تبين كيفية تنفيذ السياسات. وهذه السياسات والإجراءات يجب أن تكون للموظفين أصحاب العلاقة:

مكتوبة

واضحة

متاحة

مفهومة (سهلة الفهم)

مبسطة

مدعومة بنماذج

يتم تدريب الموظفين عليها والتأكد من أنهم فهموها وقادرين على تطبيقها # كما يجب أن يلتزم الموظفون على كافة المستويات من ذوي العلاقة بتطبيقها وأن تتأكد الإدارة بأنها مطبقة ومنفذة في العمليات المختلفة # أي

تعديل في السياسات أو الإجراءات يجب تبليغه بسرعة للموظفين أصحاب العلاقة كذلك يجب ان يكون التعديل بالطبع مكتوبا واضحا ومفهوما ويتم تدريب العاملين عليه.

② توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة :

 # ان (توفر المعلومات و توفر نظام معلومات وأرشفة متطور) عنصر هام من عناصر إدارة المخاطر # يجب أن تشمل هذه المعلومات : (أوجه العمل داخل المصرف) من عمليات وعملاء وموظفين و (العموميات خارج المصرف) المؤثرة على عمل المصرف : كالمعلومات عن تقلبات أسعار الأسهم والعملات وأحوال الاقتصاد ومعلومات عن السوق وكذلك توجهات السوق والتشريعات والقوانين الجديدة الخ....

 # تعد (التقارير الدورية النمطية وغير النمطية) عنصر هام من عناصر توفر المعلومات وسلاسة توصيلها للإدارة العليا في الوقت المناسب ويعتمد ذلك على تحديد التقارير المطلوبة ومضامينها وسهولة إنشاءها وتدقيقها ومراجعتها، ومن المفيد أن نتذكر هنا أن التقارير المنتظمة وسيلة من وسائل تقييم العاملين وعلى الإدارة إفهام العاملين هذه الحقيقة كدافع لهم للشعور بأهمية التقارير المطلوبة منهم.

 # إن وجود (أنظمة إلكترونية وحاسوبية متطورة ومدروسة) يسهل توفر المعلومات ويسهل الحصول عليها وكذلك يسهل عملية التقارير الدورية ويسهل عملية مراجعتها وتدقيقها والاستفادة منها

 # تحديد معالم و صفات المعلومات الجيدة التي يجب توفرها والتقارير المرتبطة بها :

أن يتوفر لدى المصرف خريطة أو مخططا للتقارير يشمل نماذجها وما يجب أن تحويه من معلومات والموظفين المسؤولين عن انشائها أو تدقيقها أو استلامها وكذلك التواريخ الدورية لها أو الحالات المتوجبة فيها إن لم تكن نمطية أو دورية. أن تكون المعلومات المتوفرة ذات علاقة، ومستخدمة بمعنى أن متلقيها سيستفيد من استخدامها، أن تصل في الوقت المناسب، وبالطبع يجب أن تكون دقيقة. أن تذهب هذه التقارير للجهات المناسبة التي تحتاج هذه المعلومات، وأن تكون متاحة للأفراد المعنيين فقط. أن تكون نماذج التقارير سهلة الصياغة والفهم والاستيعاب أن توجد وسيلة سهلة عملية لحفظ هذه التقارير واسترجاعها. أن يمكن تدقيق هذه التقارير والمعلومات الواردة فيها. أي بتعبير آخر أن تكون قابلة للتتبع تدقيقا ومراجعة.

③ توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات فلابد من وجود هيكل مؤسساتي داخل المصرف يتضمن الوصف الوظيفي وخطوط السلطات وخطوط التقارير . ويجب الأخذ بعين الاعتبار دائما ضرورة عدم تداخل الصلاحيات والسلطات بمعنى فصل الجهات الموجهة عن الدارسة عن المقررة عن المنفذة وطبعا عن المراقبة أو المدققة.

④ توفر سجلات محاسبية ومستندية مناسبة

تأتي الأهمية الكبيرة للأنظمة الإلكترونية والحلول الحاسوبية، وكذلك أنظمة الأرشفة الإلكترونية. والسجلات يجب أن تكون دقيقة قابلة للتدقيق والمراجعة والمطابقة، كما يفضل وجود نسخ احتياطية متطابقة تماما مع الأصل، مع يجب وجود رقابة كافية للتأكد من الوجود الفعلي والدائم لهذه السجلات واستخداماتها.

⑤ وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الأداء وجود هذه الأنظمة ضرورة ملحة وهي أداة فعالة لإدارة المخاطر، ولكن عند تصميم أنظمة الرقابة هذه يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الثغرات من ذلك مثلا:

1) القرارات التي تتخذ بناءا على المعلومات المتوفرة غير دقيقة أو غير واضحة : مثل بعض القرارات التي قد تؤخذ بناء على التقدير الشخصي لمتخذ القرار أو الضغوط الإدارية أو ضغوط العمل أو لأسباب شخصية

2) الأخطاء العاملين غير المقصودة : الأخطاء الناتجة عن عدم فهم التعليمات أو الإجراءات أو الناتجة عن أخطاء استخدام الأنظمة الإلكترونية والحلول الحاسوبية من قبل بعض العاملين،

3) الأخطاء العاملين المقصودة : تواطؤ الموظفين في محاولة منهم لتحقيق مكاسب شخصية مخالفة للتعليمات وخاصة من بعض الإداريين في المستويات الإدارية العليا وهنا يجب التفريق بين حالات مخالفة التعليمات والإجراءات النافذة بسوء نية او لتحقيق مكاسب أو ميزات شخصية وبين مخالفات للأنظمة النافذة كقرارات إدارية تهدف لمعالجة حالة إدارية قائمة تتطلب مثل هذا القرار بالمخالفة لأسباب شرعية أو قانونية.

 # توفر أنظمة وإدارة الرقابة :

– ان أنظمة الرقابة بأنواعها تعطي إدارة المخاطر أداة فعالة ضرورية للتخفيف من آثار المخاطر حال وقوعها واكتشافها المبكر لأنواع المخاطر المختلفة للتمكن من السيطرة عليها في الوقت المناسب. بكل الأحوال يجب أن تتوفر أنظمة وإدارة رقابة داخلية مناسبة في المصرف وكذلك يجب توفر جهة رقابة خارجية قادرة وفعالة و يجب الأخذ بعين الاعتبار موضوع تكلفة انشاء أنظمة مناسبة متكاملة للرقابة , فهذه التكلفة يجب أن تكون متناسبة مع حجم المصرف وحجم عملياته ومحل الرقابة المطلوبة.

⑥ وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر

لم يكن يوجد في السابق إدارة مستقلة في المصارف لإدارة المخاطر وكانت تقوم إدارة الائتمان أو التمويل والاستثمار بأعمال إدارة المخاطر. ولكن تطور العمل المصرفي والتجارب المستقاة من ممارسته أوجبت وجود إدارات مخاطر مستقلة عن الإدارات الأخرى، مما يسهل عملية التقدير والدراسة المستقلة عن الدوافع والاعتبارات الأخرى للمخاطر ويزيد من امكانية الكشف المبكر للمشاكل حال حدوثها وتداركها أو التخفيف من آثارها. وهذا ما جعل معظم البنوك المركزية يفرض وجود إدارة مستقلة للمخاطر في المصارف وحدد مهامها بالتعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه وتحديد مقدار تأثيره على ايرادات وأصول المصرف وتقييم هذا الأثر المحتمل على أعمال المصرف وكذلك تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصدر الخطر، كما قسم هذه الإدارة لأقسام متخصصة لكل منها مهامها سواء تعلق ذلك بنوع المخاطر المحتملة أو قياسها أو إدارتها.

⑦ إصلاحات قانونية وإدارية لتسهيل عمل المصارف:

– الواقع القانوني والقضائي والأنظمة الإدارية في معظم دول العالم الثالث تحتاج لإصلاحات جذرية حقيقية : لتسهل عمل المصارف، ومالم تحدث هذه الإصلاحات بشكل عاجل وفعال، لن تستطيع المصارف التوسع بأنشطتها بشكل فعال، وستضطر غالبا الى تجنب بعض الحالات وبعض أدوات الاستثمار التي تضطرها للجوء الى القضاء عند حدوث مشكلة ما .

– يجب إصلاح و تطوير القوانين والأنظمة التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال المصارف : مثل قانون التجارة و قانون الإيجارات وأصول الإثبات والمحاكمات، وأنظمة القطع والاستيراد والضرائب الخ...

مراحل عملية إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجه المنظمة تتكون من الخطوات المنطقية التالية:

① تقرير الأهداف

الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر تتمثل في تقرير ما تود المنظمة أن يحققه بدقة برنامج إدارة المخاطر : ذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر، ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة...حتى لا ينشأ اعتقاد بأن إدارة المخاطر هي سلسلة المشاكل الفردية المنعزلة وليست مشكلة واحدة .

الأهداف المحتملة الاساسية لوظيفة إدارة المخاطر: تشمل الحفاظ على بقاء المنظمة و تقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة كإصابات العمال في العديد من الأوقات يتم تجاهل هذه الخطوة، ولذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة .

أن المسئولية النهائية عن الحفاظ على أصول الشركة تقع على عاتق مجلس الإدارة : لذلك يجب أن تصدر الأهداف وسياسة إدارة المخاطر عن مجلس الإدارة .

② التعرف على المخاطر

– يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية و وعي بالأخطار التي تواجه المنظمة و– من الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة.....لماذا؟

ج/ لأن اختلاف العمليات و الأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة يكون بعضها واضحا و البعض الأخر يمكن أن يتم تجاهله. وهناك الأدوات للتعرف على المخاطر: توجد العديد منها مثل السجلات الداخلية للمنظمة ، قوائم مراجعة , قسائم التأمين , استقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات و تحليل القوائم المالية ....

(منهج الدمج) : هو أفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر و ذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المنشأة أو المنظمة.

③ تقييم المخاطر

بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناءً على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما # تصنيف المخاطر يضم ثلاث مجموعات :

1) المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائر محتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس .
2) المخاطر الهامة : كل ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس، ولكنها سوف تستلزم من المنظمة الاقتراض لمواصلة العمليات.

3) المخاطر الأقل أهمية : ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

يتطلب توزيع ظروف التعرض للمخاطرة على مجموعات المخاطر(الحرجة, الهامة, الاقل اهمية):القيام بالاتي

- تقرير مبلغ الخسارة المالية التي تنشأ من تعرض معين
- تقييم قدرة المنظمة على استيعاب هذه الخسائر
- يتضمن ذلك قياس مستوى الخسارة غير المؤمن ضدها والممكن تحملها دون اللجوء للاقتراض
- الوقوف على القدرة الائتمانية القصوى للمنظمة.

④ دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر:

تمثل هذه الخطوة في (مشكلة اتخاذ القرار) : أي تقرير أي التقنيات (الاساليب) المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة و تتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر لهذه القرارات من منظمة لأخرى و الاعتبارات المهمة عند تقرير التقنية (الاسلوب) الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة هي :

- مدى أولوية المخاطرة ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج ثم يتم اتخاذ القرار بناءً على أفضل المعلومات المتاحة وبالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في الشركة.

⑤ تنفيذ القرار

في هذه المرحلة وضع البديل المقرر موضع التنفيذ يجب وجود تكامل بين جميع إدارات المنظمة ذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

⑥التقييم والمراجعة

إن هذه العملية مهمة جد اً لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر ,ويجب إدراجها في البرنامج لسببين:

السبب الأول : أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة . ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام والانتباه المتواصل مطلوب.

السبب الثاني : فهو أن الأخطاء ترتكب أحيانا ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف ويمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في المنظمة أو في بعض المنظمات يتم استقدام استشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة .

استخدام اساليب إدارة المخاطر في المصارف :

هناك العديد من الاساليب التي يمكن للمصارف استخدامها لإدارة المخاطر التي تواجهها، ويمكن ان يشكل كل اسلوب منها طريقة للتعامل مع نوع معين من المخاطر، كما يمكن استخدام أكثر من اسلوب للتعامل مع نفس النوع من المخاطر،

اهم اساليب ادارة المخاطر في المصارف:

1) تحليل الوضع المالي للعملاء.

2) تحليل العناصر الخاصة بالزبون والتي تشمل العنصر البشري، ودراسة السوق، والدراسة الصناعة.
3) الاشراف الفعال للمصارف
4) ضمانات القروض
5) استخدام المشتقات المالية
6) الرقابة وتقييم المصارف
7) احتفاظ المصرف بوسائل معينة لتغطية اخطار العملة و الصرف
8) تحليل السوق و دراسة ومراقبة الاتجاهات السوقية الكلية والجزئية في حالة المخاطر السوقية
9) تحليل الفجوة في ادارة مخاطر اسعار الفائدة
10) التوريق (تجزئة الدين) في حالة المخاطر الائتمانية
11) تجنب المخاطرة كالتأمين و التفاوض و هيكلة الاستثمار في حالة المخاطر القطرية
12) التأمين على الودائع و الاحتفاظ بقدر كافي من رأس المال بالمصرف في حالة المخاطر الائتمانية
13) استعمال ادوات السياسة النقدية

الفصل الثالث

مساهمة الحوكمة و المعايير و الانظمة الاحترازية في الحد من المخاطر المصرفية

الحوكمة : مجموعة من القوانين والنظم التي تهدف الى تحقيق الجودة و التميز بالإداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف شركة او مؤسسات

– الحوكمة تعني تطبيق النظام اي وجود نظم تحكم العلاقات ين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات

الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية :

التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في النظام المصرفي يسمح بالاتي تحقيق الشفافية و العدالة ومنح حق مساءلة المصرف...بالتالي تحقيق حماية المساهمين مع مراعاة مصالح العمل و العمال و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي الى تنمية الاستثمار و تشجع تدفقه وتنمية المدخرات و تعظيم الربحية واتاحة فرص العمل

أهمية تطبيق الحوكمة بالبنوك

قواعد و نظام حوكمة المصارف و نتائج تطبيقها :

= قواعد وأنظمة الحوكمة تتضمن الاتي :

① تكون أهداف البنك معلنة و واضحة
② حق المساهمين في الاستفسار والاستيضاح و التعرف على إدارة العمليات المصرفية وحصولهم على المعلومات الكافية من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة
③ ممارسة حق المساءلة بشفافية عالية
④ قيام المدقق الخارجي بأعماله بشكل مهني بعيداً عن تأثير مجلس الإدارة او الادارة التنفيذية العليا

⑥ حق المودعين في معرفة كيفية تصرف البنك بأمواله و المجالات التي يتم الاستثمار فيها حيث
= يساهم التزام النظام المصرفي بقواعد وأنظمة الحوكمة في خلق الانطباع الجيد
= تعزيز ثقة المؤسسات والافراد في داخل وخارج الجهاز المصرفي
= دفع المودعين و المساهمين لدعم وتقوية المصرف

اسباب الاهمية المضاعفة لحوكمة المصارف :

فإذا كانت الحوكمة هامه وضرورة لكل الشركات فإنها للمصارف خاصة تكون اهمية مضاعفة نظرا الى :

① طبيعة عمل المصارف : حيث تقوم باستثمار واقراض أموال الغير من المودعين و المساهمين بشكل أساسي

② تداخل أصحاب المصالح بطريقة يصعب تتبعها : هناك المؤسسون والمساهمين من حملة الاسهم والمودعين والمقترضين والسلطة النقدية والمدققين الخارجين والحكومة الى جانب تأثرها بالرواج والكساد والتضخم والانتعاش الى اخره .

③ أهمية الدور الذي تؤديه المصارف في الاقتصاد باعتبارها الممول الرئيسي : لكافة الأنشطة الحكومية الاستثمارية.

④ يمكن للبنوك ان تقوم بدور هام في أحكام الرقابة على أداء الشركات التي تقوم بتمويلها وفرض مبادئ الحوكمة عليه.

⑤ تؤدي ملكية الحكومة للبنوك والمؤسسات المالية الى خلط في الادوار : ويرجع ذلك الى تعدد المهام التي تقوم بها الحكومة ليس فقط بصفتها مالكة لتلك المصارف بل أيضاً كمنظم ومراقب.

⑥ لا يهتم أصحاب المصالح في المصارف العامة بمراقبة الاداء : حيث يفترض المودعين والمقترضون ان أموالهم مضمونة سبب ملكية الدولة وادارتها لهذا المصارف

الاغراض التي تحققها الحوكمة للعمل المصرفي (أهمية الحوكمة للمصارف) :

ان تحقيق اغراض كثيرة للعمل المصرفي ابرزها او ان تطبيق الحوكمة من شأنه :

① خلق وتعزيز الثقة بين (المودعين و المساهمين) من جهة و (مجالس الإدارة و الإدارة التنفيذية العليا) من جهة أخرى

② المساهمة في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص

③ تعتبر من الشروط والمواصفات الضرورية للعمليات والتصنيف فالبنك الذي يلتزم بالمعايير الدولية والشفافية والإدارة الرشيدة يمكن تصنيفه بسهولة وبالتالي تعزيز ثقة المؤسسات المصرفية الدولية و الإقليمية به و بأدائه

④ لا يمكن تطبيق معايير بازل فالمحاسبة والتدقيق بدون ان يكون المصرف قد انتهج او اخذ او التزم بمبادئ الحوكمة السليمة.

⑤ تسهيل عمليات التدقيق والتفيش و الرقابة من قبل السلطة النقدية ومن مؤسسات التقييم والتصنيف الدولية

⑥ اسناد دور للبنك المركزي في تعزيز وتشجيع الحوكمة في البنوك التجارية

أسباب (ضرورة) اسناد دور للبنك المركزي في تعزيز وتشجيع حوكمة المصارف التجارية :

① إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي

② إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر

③ إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين) .

④ تعرض المصارف للمخاطر بسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية

⑤ يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال المصارف تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك؛

⑥ وهذا لا يعني بأن مجلس الإدارة يجب عليه تكوين سياسات إدارة المخاطر بنفسه، ولكن يجب عليه التأكد والمصادقة على مثل هذه السياسات

⑦ يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

علاقة تطبيق نظام الحوكمة بإدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي من الحوكمة .....لماذا؟

ج / لأن الحوكمة عرّفت على أنهّا الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله

كما أشار معهد المدققين الداخليين بأنّ (الحوكمة المؤسساتية) هي : عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر و إدارتها بواسطة الإدارة و مراقبة مخاطر المنظمة و التأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مماّ يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف و حفظ قيم المنظمة.

ارتباط مجلس الإدارة بممارسة الحوكمة الجيدة :

نظرا لارتباط ممارسة الأعمال المصرفية بدرجة عالية من المخاطر ، و باعتبار مجلس الإدارة و الإدارة العليا أهم السلطات الإدارية على مستوى البنك ، فإنّ لهما ارتباط كبير بممارسة الحوكمة الجيدة. حيث لا تدع المبادئ القانونية في القوانين و اللوائح المصرفية مجالا للشك في أنّ مجلس الإدارة ينبغي النظر له على أنّه طرف رئيسي في عملية المخاطر ، حيث أنّه بعد الأزمات التي مرت بها العديد من البنوك ، نادى المساهمون و الأطراف الأخرى ذات العلاقة بضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم .

المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة : تتمثل بالآتي

① صياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر

② تصميم أو الموافقة على هياكل تتضمن تفويضا واضحا للسلطة و المسؤوليات عند كل مستوى

③ مراجعة و إقرار سياسات تحدّد كميا و بوضوح المخاطر المقبولة و تحدّد كمية و جودة رأس المال المطلوب للتشغيل الآمن للبنك؛

④ ضمان اتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر البنك المالية و التشغيلية وقياسها و مراقبتها و السيطرة عليها

⑤ إجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد أنهّا ما تزال مناسبة و إجراء تقييم دوري لبرنامج صياغة

رأس المال طويل المدى

⑥ الحصول على شروح و تفسيرات في حالة تجاوز المراكز للحدود المقررة بما في ذلك إجراء مراجعات للائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة و الأطراف الأخرى ذات العلاقة الائتمانية الهامة و كفاية المخصصات المكونة

⑦ ضمان أنّ وظيفة المراجعة الداخلية تشمل مراجعة الالتزام بالسياسات و الإجراءات

⑧ تفويض سلطة صياغة و تنفيذ الاستراتيجيات إلى الإدارة رسميا ومع ذلك ينبغي على المجلس أن يقيم الخطة الاستراتيجية و يوافق عليها في النهاية

⑨ تحديد محتوى و نوعية التقارير

⑩ ضمان وجود ممارسات شغل وظائف و مكافآت سليمة و بيئة عمل إيجابية

⑫ إجراء تقييم سنوي لأداء رئيس مجلس الإدارة

⑬ انتخاب (لجنة المكافآت) مؤلفة من مديرين غير تنفيذيين لتحديد مبالغ مكافآت المديرين التنفيذيين

 # المقاييس التي يلتزم بها أعضاء مجلس الإدارة من اجل مراقبة المخاطر التي تحيط بنظام المراقبة بالمصرف:

① مقياس واجب (الرعاية) : الذي يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة – العمل بإخلاص و وفاء عالي والاطلاع على كافة القضايا التي تخص البنك وحضور الاجتماعات بشكل منتظم الإيمان المطلق بجدوى عملهم في البنك.

② مقياس واجب (الولاء) : الذي يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة عدم استغلالهم موقعهم لتحقيق مكاسب شخصية و العمل لأفضل لصالح البنك ، أن يكونوا موضع ثقة و نزاهة في أدائهم لأعمالهم

 # مسؤولية لجنة الترشيحات و المكافآت

كما يجب على المجلس أن يقوم دوريا (مرة على الأقل كل سنة) من خلال لجنة الترشيحات و المكافآت بطلب معلومات عن قياس المخاطر و منظومة المخاطر في البنك ،بهدف تحليل و مناقشة بيانات و إحصائيات المخاطر الكمية و النوعية في المصرف و بشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس.

ثانيا : المعايير والأنظمة الاحترازية الدولية والمحلية كآلية للتحوط ضد المخاطر البنكية:

تكتسب نظم وآليات الوقاية والتحوط ضد الأزمات المالية والبنكية أهمية متزايدة لتعزيز سلامة النظام المالي خاصة في ظل انفتاح الأسواق وقد تمخض عن المساعي والجهود الدولية ظهور (مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على أعمال البنوك) وقد سطرت مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها ورغم أن مقررات بازل لم تكن ملزمة في حد ذاتها إلا أن الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها المصرفية بادرت إلى الالتزام بها للاستفادة من المزايا التي تحققها في الأجلين المتوسط والطويل

اتفاقية بازل I

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتمامًا متزايدًا بـ(حجم رأس المال)، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من مخاطر لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير مختلفة لقياس (كفاية رأس المال) منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة تطورت مع تطور إدارة البنوك، حتى توجت هذه الأفكار بما يسمى بـ(اتفاقيات أو مقررات بازل)

التعريف لجنة بازل المصرفية :

هي لجنة تأسست سنة 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف ، وأطلق على هذه اللجنة (لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية) ، أو (لجنة بازل) نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل أو (لجنة كوك) نسبة إلى رئيسها (كوك) محافظ بنك انجلترا المركزي آنذاك ويقتصر أعضاء اللجنة على مسؤولي من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في (السويد، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، هولندا بالإضافة إلى لكسمبورغ وسويسرا)

أسباب إنشاء لجنة بازل المصرفية

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية،
- ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك،
- المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال بتلك البنوك، وزيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم

طبيعة عمل و قرارات لجنة بازل المصرفية

– هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية – تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا – يساعد هذه اللجنة فرق عمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك – لا تتمتع قرارات وتوصيات هذه اللجنة بأي صفة قانونية أو إلزامية: رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة– تتضمن قرارات وتوصيات هذه اللجنة : وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك – تتضمن قرارات وتوصيات هذه اللجنة : إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وإيمانا منها أيضا بأن سلامة القطاع المصرفي إنما يتوقف على حسن مواجهة المخاطر

أهداف لجنة بازل :

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في :

① تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك

② تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك

③ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

 # دور أهداف لجنة بازل : وهذه الأهداف تعمل على –

① تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي

② إزالة مصدر للمنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الاحترازية فيما يخص رأس المال المصرفي

 # التسلسل الزمني لإقرار اتفاق بازلI

بعد سلسلة من الاجتماعات لجنة بازل

⇩

توصلت اللجنة إلى إعداد (التقرير الأولي)

الذي استهدف تحقيق التوافق في

(الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية المتعلقة بقياس كفاية رأس المال

و بالمعيار الواجب تطبيقه في المصارف التي تمارس الأعمال الدولية)

⇩

في يوم 1987/12/10 أقر محافظو البنوك المركزية التقرير الاولي

واتفقوا على النشر والتوزيع على الدول الأعضاء بالمجموعة كي تدرسه المصارف المركزية خلال مدة 6 أشهر

⇩

أنجزت اللجنة (التقرير النهائي)

⇩

و بعد دراسة ما ورد فيه من توصيات وآراء قدمته اللجنة في يوليو (تموز)1988

حيث تم إقراره من قبل مجلس المحافظين باسم (اتفاق بازل)

الجوانب الأساسية لاتفاق بازل I

① التركيز على المخاطر الائتمانية : تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

② تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها : حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال

تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين، على النحو التالي :

① المجموعة الأولى وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية : وتضم مجموعتين فرعيتين هما :

أ – الدول الأعضاء في لجنة بازل مجموعة العشرة تضاف الى ذلك دولتان : سويسرا والمملكة العربية السعودية.

ب – الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي : استراليا، النمسا، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا .وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي

② المجموعة الثانية وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية : وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا.

اعتبارات تحديد كفاية رأس المال :

①ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة،

بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛

② تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين

أ) رأس المال الأساسي : وتشمل حقوق المساهمين من –

الأسهم العادية الدائمة المصدرة و المدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة عدا الأسهم الممتازة المتراكمة ويضاف إليه هوامش الربح غير الموزعة أو المحتجزة.

ب) رأس المال التكميلي : تشمل –

الاحتياطات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات مواجهة ديون متعثرة و يضاف الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين وبالإضافة إلى الأوراق المالية من الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة

الشروط الأساسية الآتية في رأس المال :

① أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي

② أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن (50%) من رأس المال الأساسي

③ أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن (2%) مرحليا ثم تحدد بـ(1.25%) من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترق إلى حقوق الملكية

④ تخضع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم نسبة (55%) لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذا الأوراق لمالية التي تتحول إلى أسهم.

⑤ يشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدا من قبل

السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح لها

ويحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي :

$$\frac{\text{رأس المال الاساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة للخطر}} \geqslant 8\ \%$$

الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II

الدعامة الأولى **متطلبات الحد الأدنى**	① لا تغيير في معدل كفاية رأس المال الممثل بـ(8%) كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق ② تغيير كبير في أساليب احتساب متطلبات رأس المال تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية ③ بالنسبة للمخاطر الائتمانية : هناك ثلاث أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي : - الأسلوب المعياري - أسلوب التقييم الداخلي الأساسي - أسلوب التقييم الداخلي المتقدم # وهناك حوافز للمصارف لاستخدام (أساليب التقييم الداخلي) إلا أن ذلك يتطلب : - توفر أنظمة رقابية فعالة - كفاءة كبيرة في جمع المعلومات - إدارة المخاطر ④ بالنسبة للمخاطر التشغيلية : هناك ثلاثة أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي : - أسلوب المؤشر الأساسي - الأسلوب المعياري - أسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.
الدعامة الثانية **عمليات المراجعة الرقابية**	① يتوجب على المصارف امتلاك (أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال) وفقا لحجم المخاطر وأن تمتلك أيضا (استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة) ② يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة (أساليب تقييم كفاية رأس المال) لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود ③ يتوجب على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة الرقابية القدرة على إلزام المصارف بذلك؛ ④ يتوجب على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى - هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات.
الدعامة الثالثة **انضباط السوق**	① تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية؛ ② لجعل انضباط السوق أكثر فعالية هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل ③ يشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي : نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي :

①المحور الأول : لمشروع الاتفاقية الجديدة ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك،

– تجعل مفهوم رأس المال الأساسي (Tier1) يقتصرً دوره على :

رأس المال المكتتب به الأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق من جهة اخرى أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

– أما رأس المال المساند (Tier2) يقتصرً دوره على :

أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة.

② المحور الثاني : تشدد مقترحات لجنة بازل على :

– تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين و(عمليات الريبو) من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة

– كذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

③ المحور الثالث : تُدخِل لجنة بازل نسبة جديدة هي (نسبة الرفع المالي Leverage Ratio) تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة

و نسبة الرفع المالي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر،

④ المحور الرابع : يهدف إلى منع المصارف من إتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار،

وتمتنع عن الإقراض في أيام الركود فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني

⑤المحور الخامس: يعود لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين:

– الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR : التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً

– النسبة الثانية NSFR : فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد ، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته